مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٥ ع١، ص ص: ٤٧-٧٨ (٢٠١٢م/١٤٣٣هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 25-1.2

هل يمكن أن يكون هناك إعجاز اقتصادي علمي في القرآن الكريم؟

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية
a_alsaati@hotmail.com

المستخلص. للإجابة على السؤال: هل يمكن أن يكون هناك إعجاز اقتصادي علمي في القرآن الكريم؟ تم التفريق بين الاقتصاد كعلم وبين السياسات والتنظيمات الاقتصادية. وقد وجد أن هناك إعجازًا علميًا في القرآن الكريم في السياسات والتنظيمات الاقتصادية ولكن لا يوجد إعجاز علمي في النظريات الاقتصادية، ذلك أن علم الاقتصاد مكون من مجموعة من النظريات والمفاهيم غير المستقرة تغيرت بتغير المدارس الفكرية وكانت مبنية على القيم الرأسمالية وهي تخالف القيم الإسلامية أحيانا.

المقدمة

يمكن تقسيم الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم في الكتابات إلى نوعين من الإعجاز الاقتصادي وهما الإعجاز الاقتصادي التشريعي وهومجمع عليه ومعظم الكتابات فيه، والنوع الثاني الإعجاز الاقتصادي العلمي المتعلق بالنظريات الاقتصادية وهو مختلف فيه، والإعجاز الاقتصادي العلمي هو نوع من الإعجاز

العلمي في القرآن والسنة والذي يبنى على التفسير العلمي للقرآن، وللإجابة على التساؤل كان يجب تفسير معنى الإعجاز، والإعجاز العلمي وشروطه، والإعجاز التشريعي وشروطه، وموقف العلماء منه، ثم يتم استعراض محاولات التفسير الاقتصادي للقرآن الكريم وتقييم مدى تحقق شروط التفسير العلمي في هذه المحاولات، ثم يتم الإجابة على التساؤل موضع الورقة.

إعجاز القرآن: هو إثبات عجز الخلق عن الإتيان بمثله(١)، وله وجوه كثيرة، منها الإخبار عن الغيوب المستقبلة، وجمعه لعلوم ومعارف كثيرة واشتماله على جميع الأدلة والبراهين(٢).

الإعجاز العلمي

هو إخبار القرآن الكريم والسنة النبوية بحقيقة علمية مشهودة، وفق الضوابط المذكورة في التفسير العلمي، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. وهذا مما يظهر صدق الرسول محمد صلى الله عليه وسلم فيما أخبر به عن ربه سبحانه. ويجب التفريق بين الإعجاز العلمي للقرآن والتفسير العلمي للقرآن.

التفسير العلمي

هو الكشف عن معاني الآية أو الحديث في ضوء ما ترجحت صحته من نظريات العلوم الكونية، وهنا قد لاتتسم النظرية بالثبات إذ قد تتغير فحينئذ يرفض التفسير العلمي للنظرية، إذ يرفض التفسير العلمي للقرآن إذا اعتمد على النظريات العلمية التي لم تثبت ولم تستقر ولم تصل إلى درجة الحقيقة العلمية. – كما يرفض إذا خرج بالقرآن عن لغته العربية. – ويرفض إذا صدر عن خلفية تعتمد العلم

(١) **محمد الغزالي** (١٤١١هـ) *كيف نتعامل مع القرآن*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ص١٧١.

(٢) **رفيق يونس المصري** (٢٠٠٥م) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٩-١٠.

أصلاً وتجعل القرآن تابعًا. – ويرفض إذا خالف ما دل عليه القرآن في موضع أخر أو دل عليه صحيح السنة. ولكن يقبل إذا التزم القواعد المعروفة في أصول التفسير من الالتزام بما تفرضه حدود اللغة، وحدود الشريعة والتحري والاحتياط الذي يلزم كل ناظر في كتاب الله. ويكون مقبولاً ممن له العلم بالقرآن وعلمًا بالسنن الكونية.

مصادر الإعجاز العلمي

حيث إن الإعجاز العلمي فرع من فروع التفسير، وجزء من شرح الحديث وتقوم على مصادر هذين العلمين، وقد كان قائما على إظهار التوافق بين نصوص الوحي وبين ما كشفه العلم التجريبي من حقائق الكون وأسراره، فهو كذلك يقوم على مصادر العلوم التجريبية، إلى جانب العلم المتعلق بتاريخها، كما تتصل أيضًا بعلم أصول الدين. وعليه تكون مصادر الإعجاز العلمي هو: ١. القرآن الكريم، ٢. التفسير، ٣. شروح الحديث، ٤. العلوم التجريبية، ٥. تاريخ العلوم التجريبية، ٦. علم أصول الفقه، ٧. علوم اللغة العربية.

موقف الفقهاء من التفسير العلمي للقرآن

لقد كان التفسير العلمي للقرآن موضع خلاف بين العلماء، منهم من منعه مثل الشاطبي في الموافقات[٣]، وقد أجازه الغزالي في إحياء علوم الدين[٤]، والزركشي في البرهان[٥]، وكذلك ابن عاشور في تفسيره[٦].

---

(٣) **الشاطبي** (د.ت.) *الموافقات*، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد، مكتبة محمد علي صبيح، ٢/٥٥-٦٣.

(٤) **محمد الغزالي** (١٣٥٢هـ) *أحياء علوم الدين*، المطبعة العثمانية المصرية، القاهرة/٢٦٠.

(٥) **الزركشي** (د.ت.) *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.

(٦) **ابن عاشور** (١٩٨٤م) *تفسير ابن عاشور*، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

يمكن تلخيص الاعتراضات والتحفظات على الإعجاز العلمي في النقاط الآتية[٧]:

١- إن القرآن كتاب هداية، وأن الله لم ينزله ليكون كتابًا يتحدث فيه إلى الناس عن نظريات العلوم، ودقائق الفنون، وأنواع المعارف. ٢- إن الإعجاز العلمي بدعة، تعتمد على ركوب موجة العلم الذي نعيشه في هذا العصر. ٣- إن التفسير العلمي للقرآن يعرض القرآن للدوران مع مسائل العلوم في كل زمان ومكان، والعلوم لا تعرف الثبات ولا القرار ولا الرأي الأخير، ٤- إن التفسير العلمي للقرآن يحمل أصحابه على التأويل المتكلف، الذي يتنافى مع الإعجاز. ٥- إن التفسير العلمي للقرآن قد يخرج عن معاني الألفاظ العربية، وعن قواعد اللغة العربية النحوية والبلاغية. ٦- أن المقصود الأسمى من القرآن هو الهداية والإرشاد.

حجج المؤيدين في الإعجاز العلمي

١- تجديد بينة الرسالة في عصر الكشوف العلمية، ٢- تصحيح مسار العلم التجريبي في العالم، ٣- تنشيط المسلمين للاكتشافات الكونية، بدافع من الحوافز الإيمانية، ٤- تصحيح الخرافات حول الكون، ٥- مواجهة الإلحاد: إن بيان الإعجاز العلمي في القرآن يضع الإلحاد والملحدين موضع العجز عن التشكيك في القرآن.

الإعجاز الاقتصادي العلمي للقرآن الكريم

يهدف بعض الكتاب من الإعجاز الاقتصادي العلمي إلى إظهار الإعجاز الاقتصادي العلمي للقرآن وذلك بتفسير بعض الآيات القرآنية تفسيرات يمكن أن ينطبق على النظريات والمفاهيم والمصلحات الاقتصادية السائدة الغربية وقد يدعم ذلك التفسير بما يناسبه من الأحاديث والأحكام الفقهية، ذلك أن تفسير الآيات على ضروب، يمكن أن يضاف إليها تفسير أهل العلم والاختصاص في المجالات المختلفة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تفسير أفضل وأعمق وأدق، ذلك لأن علوم

(٧) موقع الإعجاز. ((WWW.aleajaz.org(2010))

العصر ومعارفه لها تأثير على التفسير، إذ إن النص الشرعية يعين على فهمه الواقع أو المشاهدة أو التجربة[٨]. ولكن مفاهيم النظريات الاقتصادية الرأسمالية السائدة مبنية على القيم الرأسمالية، وحيث إن علم الاقتصاد الإسلامي مختلف عن وضع مفاهيم والنظريات الاقتصادية الخاصة به والتي تكون مبنية على الهدي القرآني وتفسر القواعد والقوانين التي تحكم السلوك الاقتصادي الإنساني والضوابط التي تجعل سلوكه رشيدًا وسويًا، فإن الإعجاز الاقتصادي القرآني سوف يكون في الإعجاز الاقتصادي التشريعي.

الضوابط الشرعية للتفسير الاقتصادي العلمي للقرآن الكريم

التفسير الاقتصادي العلمي هو جزء من التفسير العلمي للقرآن الذي يعني بالكشف عن معاني الآية أو الحديث في ضوء الحقائق العلمية المشهودة. ويتم تفسيره بضوابط التفسير العلمي للقرآن، وهذه الضوابط هي:[٩]

١- التقيد بما تدل عليه اللغة العربية، فلا بد من: مراعاة معاني المفردات كما كانت في اللغة إبان نزول الوحي. مراعاة القواعد النحوية ودلالاتها. مراعاة القواعد البلاغية ودلالاتها، خصوصًا قاعدة ألاّ يخرج اللفظ من الحقيقة إلى المجاز إلا بقرينة كافية. ٢- البعد عن التأويل البعيد في بيان التفسير العلمي. ٣- ألاّ تُجعل حقائق القرآن موضع نظر، بل تُجعل هي الأصل: فما وافقها قبل، وما عارضها رفض. ٤- ألاّ يفسر القرآن إلا باليقين الثابت من العلم، لا بالفروض والنظريات التي لا تزال موضع فحص وتمحيص. أما الحدسيات والظنيات فلا يجوز أن يفسر بها القرآن الكريم؛ لأنها عرضة للتصحيح والتعديل إن لم تكن للإبطال في أي وقت.

---

(٨) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم* دار القلم، ص٩.

(٩) موقع الإعجاز. ((WWW.aleajaz.org(2010))

الإعجاز الاقتصادي التشريعي

والذي يتمثل في التشريع الإلهي الاقتصادي الذي نزل به الي رسول الله صلى الله علية وسلم، وليس لها نظير في عقيدة أخرى سماوية أو وضعية والتي تعتبر أساسا لإستباط النظام الاقتصادي للبشرية قاطبة، والذي يحدد أصول النظام الاقتصادي الإسلامي وسياساته الاقتصادية التي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع الإسلامي المتمثلة في تحقيق العدالة والاستقرار في المعاملات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لأفراده، ويكمن الإعجاز الاقتصادي التشريعي في عجز كل الانظمة الاقتصادية في تحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي المتمثل في العدالة والكفاءة بطريقة مثلى مثل ما يحققه النظام الاقتصادي الإسلامي.

الضوابط الشرعية للبحث في الاعجاز الاقتصادي التشريعي

حيث إن الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الإنسانية فإنه يجب أن يطبق عليه الضوابط الشرعية للبحث في الإعجاز في العلوم الاجتماعية وهي كالتالي(١٠):

١- أن يكون الاستنتاج في الإعجاز صحيحا من ناحية علوم اللغة العربية، وحقاَ من جهة الأصول الدينية، ومقبولا من الناحية البلاغية.

٢- إن السنن والنظريات الاقتصادية المؤسسة على الهدي القرآني تكون حقائق تعرض عليها النظريات الي يقول بها الاقتصاديون في النظم الاقتصادية الأخرى.

٣- لا يستهدف البحث تطابق آيات القرآن مع النظريات الاقتصادية الوضعية، إنما يجب أن تكون المقولات والنظريات الاقتصادية خاضعة لما جاء في تلك الآيات لكي تكون صحيحة.

(١٠) **رفعت العوضي** (١٤٢٦هـ) ضوابط البحث في إعجاز القرآن الكريم في العلوم الاجتماعية، *فصلية الإعجاز العلمي*، ع١٢، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، ص ص: ٥٦-٥٩.

٤- القرآن الكريم يؤسس النظام والنموذج الاقتصادي الأمثل، فإذا طابق النظام الاقتصادي الوضعي النظام الاقتصادي الإسلامي تطابق النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي لذلك النظام مع النظريات والمقولات الاقتصادية القرآنية.

٥-أن المقولات والنظريات الاقتصادية القرآنية تتسم بالثبات، لأنها مبنية على حقائق سلوكية ثابته خلقها الله في البشر، ولكن المقولات الاقتصادية الوضعية تكون غير ثابته لأنها من صنع عقل بشري قاصر، وبذلك يؤسس القرآن لحقائق وقوانين اقتصادية مبنية على سنن سلوكية خلقها الله في البشر.

نماذج للدراسات في الإعجاز الاقتصادي التشريعي

١- دراسات حول النظام الاقتصادي الإسلامي وتأثير القيم الإسلامية في السياسات الاقتصادية، من تلك (القيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية: نموذج الإعجاز القرآني والنبوي في المجالين الاقتصادي والمالي)، حيث يؤكد أمثلة السياسة المالية الإسلامية وقابليتها للدوام وصلاحيتها لكل مجتمع(١١). والدراسة (دور القيم والأخلاق وأثرهما على النشاط الاقتصادي)، وفيها بين أثر الأخلاق والقيم والسياسات الاقتصادية ودور الدولة على الأسواق في الاقتصاد الإسلامي(١٢). والدراسة حول السياسات الاقتصادية (آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي) وقد توصل الباحث أن الاقتصاد الإسلامي يملك آلية التوازن الذاتي وتدخل الدولة يكون لتصحيص الاختلالات(١٣).

---

(١١) **عطية عبدالواحد** (١٤٢٧هـ) القيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية، *الهيئة العالمية للإعجاز العلمي*، المؤتمر الثامن للإعجاز العلمي، الكويت.

(١٢) **محمود عبدالكريم أحمد أرشيد** (٢٠٠٣هـ) *دور القيم والأخلاق على النشاط الاقتصادي: دراسة تحليلية*، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم اقتصاد، جامعة النيلين.

(١٣) **عبدالباري محمد مشعل** (١٤٢٢هـ) *آليات التوازن في الاقتصاد الإسلامي*، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض، بحث دكتوراه.

٢- دراسات حول الإعجاز التشريعي لنظام الميراث، من تلك دراسة بعنوان (الإعجاز التشريعي لنظام الميراث في القرآن الكريم وأثره الاقتصادي) وقد أثبت الكاتب في الدراسة أن نظام الميراث في القرآن الكريم نظام فريد أفضل من النظم السابقة عليه، ولم يتأثر بها، وأفضل من النظم اللاحقة، كما أظهر تأثيرها الاقتصادي في توزيع الدخول والثروات(١٤). ودراسة بعنوان (إعجاز القرآن الكريم في تشريع الميراث وتوظيفه في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية، حقل الاقتصاد نموذجا) حيث أثبت الكاتب أن القرآن الكريم عالج تشريع الميرات في منظومة شاملة لكل العناصر المادية والروحية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، بحيث عجز العقل البشري عن أن يأتي بمثل هذه المنظومة، وهذا يثبت الإعجاز الاقتصادي التشريعي ويثبت الإعجاز في العلوم الاجتماعية(١٥).

٣- الإعجاز الاقتصادي في تشريع الزكاة، من ذلك الدراسة بعنوان (إعجاز تشريع الزكاة في قواعد قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي)، وقد خلصت الدراسة أن تشريع الزكاة استحدث قواعد لقياس الطاقة المالية للمكلف، وهي صالحة للتطبيق في كل زمان ومكان وكان الإعجاز في مقدرة قواعد الزكاة في مراعاة طاقة المكلف المالية وتحقيق قواعد العدالة والمقدرة والملاءمة واليقين والثبات(١٦). والدراسة بعنوان (الزكاة وأثرها في توازن العلاقة بين أفراد المجتمع

(١٤) **أحمد يوسف سليمان** (١٤٢٧هـ) الإعجاز التشريعي لنظام الميراث في القرآن الكريم وأثرة الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، *المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي*، الكويت.

(١٥) **السيد رفعت العوضي** (٢٠١٠م) *إعجاز القرآن الكريم في تشريع الميراث وتوظيفه في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، حقل الاقتصاد نموذجا، نقلا عن (**مصطفي الشميم**)، ص ص: ٣٥-٣٧.

(١٦) **كوثر الأبجي** (١٤٢٧هـ) إعجاز تشريع الزكاة في قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، *المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي*، الكويت.

كأحد وجوه الإعجاز الاقتصادي في القرآن) وكانت فصل في كتاب بعنوان: الإعجاز الاقتصادي في القرآن[١٧].

٤- ضوابط السلوك الاستهلاكي والانتاجي كأوجه في الإعجاز الاقتصادي التشريعي، في كتابه عن الإعجاز الاقتصادي في القرآن وفي فصول متفرقة تحدث عن (الوسطية في الإنفاق) و(التوازن بين البائع والمشترى) بعدم أكل أموال الناس بالباطل وعدم التدليس، كأوجه في الإعجاز الاقتصادي التشريعي، و(عدم الاعتداء على أموال الغير) و(مبدأ الوفاء بالعقود) و(مبدأ الكتابة والشهادة على الأموال)، كأوجه في الإعجاز الاقتصادي التشريعي[١٨].

٥- تحريم الربا كإعجاز تشريعي، تكلم الكاتب عن الإعجاز ببيان أضراره المختلفة والتدرج في تحريمه[١٩].

٦-الإعجاز الاقتصادي التشريعي في سياسات الأمن الغذائي، من تلك دراسة بعنوان (أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة) حيث تهدف الدراسة الى التعرف على الهدي الأسمى في أصول الأمن الغذائي من خلال النصوص القرآنية الخاصة بإعمار الأرض وفلاحتها والاستفادة منها[٢٠]. والدراسة بعنوان (استراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من منظور إسلامي)، حيث قدم بعض السياسات التي تساعد في تحقيق الوفرة الغذائية من منظور إسلامي[٢١]. والدراسة بعنوان

---

(١٧) **أسامة السيد عبدالسميع** (٢٠٠٩م) *الإعجاز الاقتصادي في القرآن: دراسة تأصيلية تطبيقية*، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص ص: ٨٣-١٢١.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) المرجع السابق.

(٢٠) **سيد أحمد الصوري** (١٤٢٦هـ) *أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة*، البحث الفائز بالمسابقة العلمية بهيئة الإعجاز العلمي.

(٢١) **جهاد صبحي القطيط** (٢٠٠٨م) *استراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من منظور إسلامي*، القاهرة.

(الإعجاز التشريعي في القرآن والسنة في الاقتصاد: الأمن الغذائي نموذجا) الفصل الثاني في أطروحة مصطفي الشيمي[٢٢]. ودراسة بعنوان (الأمن الغذائي في الإسلام كأحد وجوه الإعجاز الاقتصادي في القرآن الكريم) الفصل الخامس في كتاب (الإعجاز الاقتصادي في القرآن)[٢٣].

تقييم الكتابات في الإعجاز الاقتصادي العلمي في القرآن

وسوف يتم استعراض مفاهيم والنظريات الاقتصادية التي حاول الكتاب أن يجدوا لها تفسير لها في القرآن والسنة ليظهروا الإعجاز الاقتصادي للقرآن فيها.

الإعجاز في مفاهيم الاقتصادية

ويذكر الكاتب في الفصل الثاني أن القرآن تعرض إلى عدة مفاهيم اقتصادية ذكر منها (النقود، ودراسات الجدوى، والريع التفاضلي، وتوزيع المخاطر، والادخار، والتخطيط، وتعظيم المنافع، وتقليل الخسارة، ورفع الكفاءة والفاعلية والجاهزية، وقيمة الزمن، والتفضيل الزمني)[٢٤]، ص٢١.

لكن هذه مفاهيم والمصطلحات الاقتصادية لها معنى محددة في الاقتصاد وهذه مفاهيم مؤسسة على مذاهب وقيم ونظم اقتصادية لا يمكن أن تفك عنها وهي في معظمها مؤسسة على المادة وإغفال الجوانب الروحية والدينية وبذلك لا تتوافق مع القيم الإسلامية، فتعظيم المنافع وتقليل الخسارة تفترض سلوك أناني في المستهلك والمنتج، والكفاءة قد تعني عدم إهدار الموارد على الأنشطة الخيرية التي لا تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتقليل التكاليف، فكيف يمكن أن تثبت أن القرآن سبق النظام الرأسمالي والاشتراكي إلى هذه مفاهيم المبنية على تلك المذاهب.

---

(٢٢) **مصطفي صلاح الشيمي** (د.ت.) *الإعجاز القرآني والنبوي في العلوم الإنسانية والاجتماعية: الاقتصاد نموذجا*.

(٢٣) **أسامة السيد عبدالسميع** (٢٠٠٩) *الإعجاز الاقتصادي في القرآن: دراسة تأصيلية تطبيقية*، *المرجع السابق*، ص ص: ١٨٩-١٩٦.

(٢٤) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٢١.

الإعجاز في مفهوم (المشكلة الاقتصادية)

حاول الكاتب من خلال تفسيره للآية (زين للناس حب الشهوات) الآية ١٤ آل عمران، والآية (وقدر فيها أقواتها) الآية ١٠ فصلت، إثبات أن القرآن سبق المدرسة النيوكلاسيكية إلى التوصل للمشكلة الاقتصادية وتفسيرها، وهي الرغبات الغير محدودة والموارد النادرة نسبيا(٢٥).

يمكن إيراد الملاحظات التالية على محاولة الكاتب:

١- إن مفهوم المشكلة الاقتصادية لا يمكن أن يفهم خارج القيم الرأسمالية ضمن أدبيات المدرسة النيوكلاسيكية، فالحرية المطلقة والفردية التي تحكم النظام الرأسمالي لا تجعل للفرد أية قيود أخلاقية أو دينية على رغباته، التي تنطلق من تحديده لما يجلب له السعادة وسعيه لتحقيقها، والله سبحانه وتعالي حين وصف حب الإنسان للمال بما في ذلك المؤمن، في الآية الكريمة – واستدل بها على رغباته الغير محدودة، لم يكن ذلك على سبيل الاستحسان بل كان تكملة الآية هي (ذلك متاع الحياة الدنيا والله عنده حسن المآب) آل عمران ١٤، والتي تحث على الآخرة، والآية الكريمة (وقدر فيها أقواتها) الآية، التي يستدل فيها على الندرة لا تتعارض مع الآية (وءآتكم من كل ما سألتموه وإن تعدو نعمة الله لا تحصوها) الآية إبراهيم ٣٤، لأن التوسعة في الرزق يقع ضمن ما قدره الله سبحانه وتعالى من الأقوات. لذلك فإن الآية (وقدر فيها أقواتها) ليست قطعية في الدلالة على الندرة الاقتصادية، وهذا يخالف شرط من شروط التفسير العلمي للقرآن، وهو ثبات الظاهرة موضع التفسير من شروط.

٢- إن القول بأن موضوع علم الاقتصاد هو المشكلة الاقتصادية وإن القول بأن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات أو

(٢٥) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٢٤.

الرغبات الإنسانية غير المحدودة، أو هو العلم الذي تمثل فيه الرغبات الإنسانية البداية والنهاية، على الرغم من أنه الأكثر قبولا بين الاقتصاديين، إلا أنه تعريف مدرسة من المدارس الاقتصادية وهي المدرسة النيوكلاسيك لعلم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على المدارس الاقتصادية الأخرى، ففي المدرسة الكلاسيكية يعتبر آدم سميث(٢٦) أن موضوع علم الاقتصاد هو طبيعة وأسباب ثروة الشعوب بينما يرى ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة أو توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج ألا وهي العمل ورأس المال والأرض(٢٧)، وبالتالي فإن هذا التعريف لعلم الاقتصاد لا يمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي إذ أنه يمثل مرحلة معينة من مراحل عمل هذا النظام، وبالتالي لا يمكن القول أن هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد أو التعريف لعلم الاقتصاد هو صحيح لكل النظم الاقتصادية لأنه يعكس واقع النظام الرأسمالي فقط وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره(٢٨). وعليه لماذا نريد أن نثبت أن القرآن سبق المدرسة النيوكلاسيكية للمشكلة الاقتصادية وهذا من الإعجاز الاقتصادي للقرآن.

٣- لكي يثبت الكاتب أن علماءنا قد سبقوا المدرسة النيوكلاسيكية إلى صياغة المشكلة الاقتصادية أورد الكاتب قولة ابن سيرين (العلم أكثر من أن يحاط به فخذوا من كل شيء أحسنه)، وقول علماء اللغة (الألفاظ محدودة (متناهية)، والمعاني غير متناهية)، وقول علماء العقائد (علوم البشر محدودة، وعلم الله لا يتناهى)، وقول علماء الأصول (النصوص محدودة (متناهية) والوقائع غير

(٢٦) **Smith, A.**, "*An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation*", Pengium Book, : 133-166.

(٢٧) **Recardo, D., Ricardo, D.** "*The Principles of Political Economy.*", Cambridge University Press, : 5-7.

(٢٨) **رفعت السيد العوضي**،(١٩٢٩م) *تاريخ الفكر الاقتصادي*، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ١٩٨٢م، ص ص: ٢٨٥-٣٠٤.

محدودة)، ص٣١، فهل هذه صياغة للمشكلة الاقتصادية ؟، أعتقد أنه تفسير تلك العبارات لتعني المشكلة الاقتصادية، تأويل بعيد وفيه تكلف.

٤- إن مشكلة المشكلة الاقتصادية في المفهوم النيوكلاسيكي ليس من اليقين الثابت من العلم فلا ينطبق عليها الضوابط الشرعية للتفسير العلمي للقرآن.

الإعجاز القرآني في المفهوم (الإنسان الاقتصادي الرشيد)

ويستدل الكاتب في سبق القرآن للتعرض للرشد الاقتصادي بالآية الكريمة (ولا تؤتوا السفهاء أموالكم)٥ النساء، وقد عرف السفه بأنه التبذير، سوء التصرف بالمال، الجهل بالتصرفات الرابحة، خفة العقل، والرشد هو عكس السفه، وهو صلاح المال عند جمهور علماء الأصول والفقه، وصلاح المال والدين معا عند الإمام الشافعي[٢٩]. ص٣٧.

إن الرشد الاقتصادي العلمي هو أساس السلوك الاقتصادي في النظرية الاقتصادية، ولكن الرشد الاقتصادي في الإسلام يختلف عن ذلك في النظرية الغربية، فالقرآن سبق إلى الرشد الاقتصادي ضمن منظومة القيم الإسلامية، وتتدخل الدولة أو المجتمع لتحقيق الرشد الاقتصادي في حالة السفه، ولكن لا يمكن للقرآن أن يسبق إلى الرشد بمفهوم النظرية الغربية لأنه يتعارض مع القيم الإسلامية فالسلوك الاقتصادي الرشيد في المدرسة النيوكلاسيكية يبنى على الأسس التالية:

١-التحليل الشخصي: حيث جعلت المدرسة السلوك الشخصي للفرد والذي يتأثر بما يناله من لذة وما يصيبه من ألم، هو موضوع دراسة علم الاقتصاد ويتضح ذلك في نظرية القيمة عند النيوكلاسيك إذ تتحدد قيمة السلعة عندهم بالمنفعة التي يحصل عليها الشخص من السلعة وهذه عملية نفسية بحتة تتأثر بذوقه وعقله وإحساسه وقيمه ولا دخل للقيم الدينية في تحديد هذه المنفعة.

(٢٩) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٣٧.

٢-الاعتقاد بأن الحرية المطلقة حق طبيعي للأفراد ومصدرها الطبيعة، ولأنها خارج نطاق القانون والنظم الاجتماعية، لذلك لا يمكن إلغائها من قبل الدولة أو تحجيرها بالقيم الدينية، لأنها حق أصلي للفرد منذ الولادة. وهذا يتعارض مع مفهوم الحرية المقيدة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

٣-الاعتقاد بأن الفرد هو الخلية الأساسية في المجتمع لذلك أخضع التحليل الاقتصادي للنزعة الفردية وأصبح الفرد في ذاته هو أساس المعرفة والمجتمع هو مجموع الأفراد، وقد عكس هذا الاتجاه عبارة ديكارت المشهورة (أنا أفكر إذن أنا موجود). وهذا يتعارض مع تفضيل مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في حال تعارضها في الإسلام.

٤-الاعتقاد بأن المعيار الذي يقود الشخص في سلوكه هو معيار منفعته الخاصة، وأنانيته وجشعه، وهو الذي يقود الحياة الاقتصادية تفكيرًا وتطبيقًا، وأن المنفعة الخاصة سوف تؤدي إلى تحقيق مصلحة المجتمع وأن السعادة الفردية تؤدي إلى السعادة الإجمالية الاجتماعية. ويتحقق بذلك المبدأ المعياري للمنفعة: السعادة الأعظم للفرد هي السعادة الأعظم للمجتمع[٣٠]. وأن مجموع الرفاهيات الجزئية تحقق الرفاهية الكلية وأن المصلحة الخاصة هي نظام القانون الطبيعي الذي يطبق عن طريق الحرية المطلقة للفرد وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[٣١].

وعليه لا يمكن أن يكون (الإنسان الاقتصادي الرشيد) هو الإنسان الرشيد في مفهوم الإسلام.

---

(٣٠) **Schumpeter, J.** (1955) *History of Economic Thought*' Faber and Faber Ltd., : 130-131.

(٣١) **رفعت السيد العوضي** (١٩٨٢م) *تاريخ الفكر الاقتصادي*، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر، ص ص: ١٤٨-١٩٦

الإعجاز القرآني في مفهوم (تعظيم الربح)

وقد استدل الكاتب على سبق القرآن إلى وجوب تحقيق أهدف تعظيم الربح بالآية الكريمة (ولا تقربوا مال اليتيم إلا بالتي هي أحسن) الأنعام ١٥٢. وذكر معان مختلفة لكلمة (أحسن) منها للرازي: (يسعى في تنميته وتحصيل الربح منه، ورعاية وجوه الغبطة (المنفعة القصوى له)، ص٤٧، ويقول الكاتب (تدل الآية على وجوب تعظيم منافع اليتيم بالسعي إلى أعظم ثمن ممكن، إذا بيع مثلا)، (وعلى ذلك لو كان لدينا مشروعان استويا في كل شيء إلا الربح لاخترنا الأعظم ربحا، وأنه من السفه، وخلاف الرشد الذي أمر به الإسلام أن نختار الأقل ربحا)[٣٢]، ص٤٩.

التعليق

١- هناك خلط للكاتب بين مفهوم الربح والمنفعة، وقد استخدم المنفعة بمعنى الربح في تعريف (الغبطة) وفي تفسير الآية في قوله (تدل الآية على وجوب تعظيم منفعة اليتيم)، والنظرية الاقتصادية تفرق بين الربح وهو الفرق بين الإيراد الكلي والتكاليف الكلية والذي يسعى المنتج إلى تعظيمه، ويكون في تحليل سلوك المنشأة، بينما المنفعة وتكون في تحليل سلوك للمستهلك، والذي يسعى إلى تعظيمها بالاستهلاك عند أقصى منحنى من منحيات السواء لديه.

٢-إن التوجيه في الآية للوصي على مال اليتيم وذلك لحماية مال اليتيم، وليس للمنتج أو المنظم الذي يسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، وحمل المعنى ليعنى سلوك المنظم فيه تكلف وتحميل التفسير ما لا يحتمل.

٣-إن مفهوم تحقيق أقصى الأرباح ليس مجمع عليه كسلوك رشيد للمنشاة، إذ قد يكون هدفها زيادة حصتها السوقية ولا يعتبر ذلك سفها، وهذا يخالف شرط ثبات المفهوم الذي يراد اعتباره من الإعجاز الاقتصادي.

---

(٣٢) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٤٩.

٤- إن تعظيم الأرباح هدف منظم في الأدبيات الغربية وهي مبنية على مسلمات النظرية الرأسمالية للسلوك الرشيد للمنتج من الأنانية والجشع وعدم مراعاة مصلحة المجتمع وهي لا تتفق مع القيم الإسلامية فهل يمكن أن يكون القرآن السباق إلى تحقيق مبدأ تعظيم الربح بالمفهوم الغربي؟، أما إذا لم يكن بالمفهوم الغربي فهو شيء مختلف فلا نستطيع الادعاء إلى السبق إليه.

الإعجاز القرآني في نظريات الفائدة

استدل الكاتب بالآية الكريمة (وحرم الربا) على الإعجاز الاقتصادي للقرآن، ذلك أن نظريات الفائدة لم تفلح في مصادمة تحريم الربا في القرآن إذ إن هذه النظريات ليست قوية بالمعيار المنهجي والعلمي(٣٣).

ويرد على قول الكاتب التالي:

١- لا يمكن القول بأن نظريات الربا ليست قوية بالمعيار المنهجي والعلمي إذ معايير العلمية ليس موحدة، فلو أخذنا بمعيار فردمان أن العلمية تتوقف على مقدرة الظاهرة على التفسير والتنبؤ لوجدنا أن نظريات الفائدة يمكن أن تفسر تأثير الفائدة على المتغيرات الاقتصادية الأخرى وتستطيع أن تتنبأ بالتغيرات التي تؤثر على سعر الفائدة، ولا يمكن دحض نتائج الأبحاث العلمية التي ترجع النمو الاقتصادي الغربي والمقدرة على التحكم في نمو المتغيرات الأساسية مثل الناتج القومي ومعدل العمالة ونسبة التضخم إلى سعر الفائدة. وعليه فإن استدلال الكاتب على وجود إعجاز اقتصادي بسبب عدم وجود نظرية قوية بالمعيار العلمي لتفسير الفائدة، غير صحيح.

٢- أن تحريم الفائدة في الإسلام ليس لأنه متغير اقتصادي ليس له تأثير، إنما لأنه يتنافى مع مبدأ العدالة الذي يقوم عليه النظام الإسلامي، في الوقت الذي لا يعتبر هدف تحقيق العدالة من أهداف النظام الرأسمالي(٣٤).

---

(٣٣) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٥٥.

الإعجاز في مبدأ القرض عقد معاوضة ناقصة

ويستدل الكاتب على الإعجاز القرآني بالآية الكريمة (فلكم رءوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون)، وتفسير ذلك أن عقد القرض هو عقد معاوضة وتبرع، وهو عقد معاوضة ناقصة. فهو معاوضة لأن المقترض يرد مثل ما أقترض، وناقصة لأن (١٠٠) اليوم أكثر في القيمة من (١٠٠) في المستقبل، وهذا يعني أن القرض الحسن فيه ربا نساء لصالح المقترض وحيث إن القرض قائم على الإحسان (الإرفاق) فيغتفر هذا الربا، ولكن في البيع الآجل القائم على العدل، تبرر الزيادة لمساواة المائة العاجلة بالمائة الآجلة، وبهذا يكون للزمن حصة من الثمن أي يقول بالتفضيل الزمني(٣٥).

لقد خاض الكاتب معارك طاحنة مع معارضيه في تفسير الآية الكريمة بأن القرض الحسن فيه ظلم للمقرض بسبب عدم المساواة ويجبر هذا الظلم الثواب من القرض(٣٦).

ويشوب منطق الكاتب هذه المآخذ:

١- إن القول بأن (١٠٠) اليوم هو أكثر من (١٠٠) في المستقبل ليس صحيحا دائما، فلو كانت الـ (١٠٠) هي نقود سلعية مثل الذهب أو الفضة أو القمح فإن قيمتها اليوم تساوي قيمتها في المستقبل لو كان نسبة التضخم يساوي صفرا وتساوي أكبر من قيمتها الحالية لو كان التضخم موجبا وتساوي أقل من قيمتها لو كان التضخم سالبا.

---

(٣٤) **محمد علي القري** (١٤١١هـ) *مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي*، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ص ص: ١٠٢-١٠٤.

(٣٥) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٦٦.

(٣٦) **رفيق يونس المصري** (١٤١٢هـ) *الجامع لأصول الربا*، دار القلم، دمشق:٧٠-٨٠.

٢-إن القول بأن الـ (١٠٠) اليوم أكبر من (١٠٠) في المستقبل يكون صحيحا في حالات محددة وهو كون الـ (١٠٠) هي نقود ورقية تنخفض قيمتها الشرائية بسبب السياسة التضخمية التي تتبناها الدولة، بالتالي يعتبر انخفاض القوة الشرائية نوع من الضرائب التي تفرضها الدولة على المدخرات النقدية وعلى الاستثمارات النقدية والتي تكون في شكل قروض، فلو لم يكن هناك تضخم سوف تكون ١٠٠ الحاضرة تساوي١٠٠ الآجلة.

٣-إن القول بالتفضيل الزمني للنقود فيه تبرير للفائدة، لأنها (أي الفائدة) تؤدي إلى رفع الظلم عن المقرض لأنها تؤدي إلى مساواة (١٠٠) الحاضر مع (١٠٠) المستقبل، وذلك للمقرض الذي لا يرغب بالإحسان أو البر وهو أي الإحسان غير واجب فعله.

٤-يمكن أن يكون للزمن حصة من الربح في عقد المعاوضة إذا ساهمت النقود في خلق قيمة مضافة، ففي التجارة تتحول النقود إلى سلع ثم تتحول السلع إلى نقود أكثر من النقود التي اشتريت به السلع خلال زمن محدد، والفرق بين القيمتين، تسمى القيمة المضافة، التي يمكن للنقود أن تشارك فيها ليس بسبب الزمن ولكن بسبب المشاركة في القيمة المضافة، وكذلك في البيع الآجل فمبرر الزيادة هي الخدمات والمنافع التي حصل عليها المشتري حالا بدل من الانتظار والحرمان منها حتى تكون لديه الإمكانية لشرائها في المستقبل، والزيادة تكون لهذه القيمة المضافة المتمثلة في المنفعة الحدية للسلعة المشتراة بالأجل.

٥-أهدر الإسلام الفائدة على القروض لأن النقود لا تولد قيمة مضافة بنفسها ولكن إذا امتزجت (النقود) بعناصر الإنتاج الأخرى في عقد مضاربة أو مشاركة وتولدت قيمة مضافة من ذلك والتي تتمثل في أرباح المضاربة والمشاركة، شاركت النقود فيها.

الإعجاز القرآني في التفضيل الزمني

وقد استدل الكاتب على سبق القرآن إلى هذا المفهوم بالآية الكريمة (يحبون العاجلة ويذرون وراءهم يوما ثقيلا)، وتفسير ذلك أن الناس قد فطروا على تفضيل الحاضر على المستقبل، ولتحويل الناس عن تفضيل العاجل إلى تفضيل الآخرة، زاد الله سبحانه تعالى في الآخرة وجعلها خيرا في النوع وأدوم في الزمن، فمن آمن بالآخرة تحول تفضيله من العاجلة إلى الآخرة ومن لم يؤمن، بقي تفضيله للعاجلة عن الآخرة، وقد ذكر الكاتب قول الغزالي[٣٧] في من يفضل العاجلة عن الآخرة (أنهم قالوا أن الدنيا نقد والآخرة نسيئة والنقد خير من النسيئة ولذّات الدنيا يقين ولذّات الآخرة شك، ولا يترك الشك باليقين، وهو محل تلبيس إبليس)، لكن الكاتب خالف الغزالي بقوله أن النقد خير من النسيئة هو صحيح ولكن التلبيس يكون في تجاهل التثقيل الذي جعله الله في الآخرة للأعمال، وليس في عدم التأكد من لذّات الآخرة، فعليه يجب أن يكون تفضيل المؤمن الرشيد للآجلة عن العاجلة، وعليه يكون التفضيل الزمني لغير المؤمن هو موجب بمعني أنه يجب أن يعوض عن تأخير استهلاكه بسعر الفائدة، أي أن (١٠٠) عاجل تساوي (١٢٠) نسيئة، بينما المؤمن يفضل الآخرة على الدنياأي بالمفهوم الاقتصادي تفضيله سالبا ويكون سلوكه عكس سلوك الغير مؤمن، أي (١٠٠) عاجل تساوي (٨٠) نسيئة.

التقييم

١-إن القول بأن المؤمن يحب الآجلة عن العاجلة بعني (١٠٠) عاجلة تساوي عنده (٨٠) آجلة غير صحيح، ولا تفق مع طبيعة البشر، إذ إن المؤمن وغير المؤمن إذ يحبون المال الكثير (إنه لحب الخير لشديد)[٣٨]، إذ إن (١٠٠) عاجلة تساوي (١٠٠) آجلة أو (١٢٠) آجلة، إذ يعتمد على تفصيلاته.

---

(٣٧) **محمد الغزالي** (١٤٠٩هـ) *الكشف والتبيين في غرور الخلق أجمعين*، تعليق بديع السيد اللحام، دار الايمان.

(٣٨) **رفيق يونس المصري** (١٤٢٦هـ) *الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم*، دار القلم، ص٧٠.

٢-أن التفضيل الزمني للنقود هو الأساس لنظرية سعر الفائدة عند كينزالذي يعتبر الفائدة ظاهرة نقدية، كما إذ أن سعرا لفائدة هو ثمن الفرصة البديلة. وتفترض النظرية الكلاسيكية لسعر الفائدة أن الفرد لديه تفضيل زمني إذ يفضل الاستهلاك الحالي عن المستقبلي، لذلك وحتى يمكن إقناعه بالادخار إي تقليل استهلاكه الحالي تدفع فائدة علي المبالغ المدخرة والتي تؤدي إلى استهلاك أكبر في المستقبل، وهنا تكون الفائدة ثمن أو مكافئة الانتظار للمدخر[٣٩]. وهذا يعني أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى ادخار أكبر أي أن العلاقة بين كمية الادخار وسعر الفائدة علاقة موجبة وهذا يعرف بتأثير الإحلال.

٣-تفترض النظرية غياب عدم التأكد، أي من يضحي بـ (١٠٠) الآن سوف يضمن له الحصول على (١٢٠) مستقبلا، ولكن لو وجد عدم تأكد من الحصول على (١٢٠) مستقبلا فإن هذا لا يخضع لنظرية التفضيل الزمني وإنما إلى نظرية سلوك الفرد وتفضيله للخطر، فلو كان كارها للخطر سوف لن يستثمر الـ (١٠٠) إلا إذا عوض عن ذلك الخطر بعلاوة مخاطر يقتنع بها، أما إذا كان محايدا تجاه المخاطر فإنه لن يطلب علاوة مخاطر ويرضى بالعائد على الاستثمار الآمن وهو سعر الفائدة، أما إذا كان محبا للمخاطر فهو يستثمر (١٠٠) حتى لو كان يتوقع (٨٠) وهذا هو المقامر الذي يلعب حتى لو يتوقع الخسارة.

٤-أن تفسير الآية على التفضيل الزمني غير صحيح، لأن التفضيل الزمني يشترط تبادل نفس الوحدة في فترات مختلفة، أي ١٠٠ ريال حالّة بـ١٢٠ ريال آجلة، فلو كان ١٠٠ ريال حالة بـ٥٠ كيلو قمح آجل، لا يعتبر هذا من التفضيل الزمني بل يعتبر بيع آجل، وفي الآية مقارنة بين ملذات الدنيا بنعيم الآخرة وهم وحدتان وصنفين مختلفين لا يجري المقارنة بينهما.

---

(٣٩) **Samuelson, P.** (1976) *Economics*, McGraw-Hill, p. 613.

٥-أن هناك شك في الحصول على ملذات الآخرة، وهذا الشك يختلف باختلاف درجة إيمان الفرد، وحيث إن درجات الإيمان مختلفة والإيمان يقوى ويضعف كذلك درجة الشك في نعيم الآخرة، وعليه يمكن للمؤمن أن يكون لديه شك في دخوله الجنة لأن عمل الإنسان وحده لا يكون كافيا لدخول الجنة بدون رحمة الله.

لا يمكن أن يكون علم الاقتصاد موضوعا في الإعجاز الاقتصادي

إن أهم الضوابط الشرعية التي لا تتحقق في التفسير الاقتصادي العلمي للقرآن الكريم هو قيد أن (ألاّ يفسر القرآن إلا باليقين الثابت من العلم، لا بالفروض والنظريات التي لا تزال موضع فحص وتمحيص. أما الحدسيات والظنيات فلا يجوز أن يفسر بها القرآن الكريم؛ لأنها عرضة للتصحيح والتعديل إن لم تكن للإبطال في أي وقت) حيث لا يمكن أن يتحقق هذا الضابط للأسباب التالية:

أولا: الاقتصاد يدخل ضمن العلوم الإنسانية والاجتماعية

من المتفق عليه أن الاقتصاد من العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهي ترتبط في غالياتها وأهدافها الكلية ترتبط بالخصوصية الثقافية والموروث الثقافي للحضارات والقيم والمبادئ السائدة في كل مجتمع وهي التي تشكل المذهب الاقتصادي الذي يؤمن به المجتمع، ويلعب المذهب الاقتصادي دورا كبيرا في تحديد الأهداف الاقتصادية الكلية في المجتمع وتفسير الظواهر الاقتصادية، وانتقاء وتصميم طرق بحثها، وتشكيل نظرياتها الاقتصادية التي تفسر السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية للمجتمع، فعليه يجب أن يكون الاقتصاد الإسلامي مختلف عن الاقتصاد الرأسمالي، مذهبا ونظاما وعلما، إذ يختلف في أهدافه الكلية وفي القيم التي توثر في سلوك وحدته الاقتصادية والنظريات التي تمثل سلوكه، فعليه فإن استخدام الطريقة الاستقرائية في دراسة السلوك الاقتصادي سوف لن يؤدي الى حقائق علمية اقتصادية مطلقة إذ إن الحقائق والنظريات التي

يتم التوصل اليها تكون نسبية يشترط لصحتها الزمان والظروف التي أجريت فيه[٤٠]، وبذلك يجب أن لا نتوقع القرآن أن يسبق القرآن الكريم الى اكتشاف النظريات الاقتصادية الرأسمالية الي تمثل سلوك قيم ومفاهيم قد لا تتفق مع القيم الإسلامي.

ثانيا: لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على موضوع علم الاقتصاد وعلى منهجية دراسته

إن القول بأن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات أو الرغبات الإنسانية غير المحدودة، أو هو العلم الذي تمثل فيه الرغبات الإنسانية البداية والنهاية، على الرغم من أنه الأكثر قبولا بين الاقتصاديين إلا أنه تعريف مدرسة النيوكلاسيك لعلم الاقتصاد وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على المدارس الاقتصادية الأخرى، ففي المدرسة الكلاسيكية يعتبر آدم سميث[٤١] أن موضوع علم الاقتصاد هو طبيعة وأسباب ثروة الشعوب بينما يرى ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة أو توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج ألا وهي العمل ورأس المال والأرض[٤٢]، وبالتالي فإن هذا التعريف لعلم الاقتصاد لا يمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي إذ أنه يمثل مرحلة معينة من مراحل عمل هذا النظام، وبالتالي لا يمكن القول أن هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد أو التعريف لعلم الاقتصاد ولم يكن هناك اتفاق بين العلماء على المنهجية التي يجب أن تتبع في دراسة علم الاقتصاد هو صحيح لكل النظم

---

(٤٠) **مصطفى صلاح الشيمي** (٢٠١٠م) *الإعجار القرآني في العلوم الإنسانية والاجتماعية: الاقتصاد نموذجا*، WWW.aleajaz.org(2010)

(٤١) **Smith, A.** (1978) "*An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation*", Pengium Book, : 133-166.

(٤٢) **Recardo, D.**, Op.cit, : 5-7.

الاقتصادية لأنه يعكس واقع النظام الرأسمالي فقط وفي مرحلة معينة من مراحل تطوره[٤٣]، إذ اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية التي تأثرت بالمرحلة الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات وبالمشكلات الاقتصادية في تلك المرحلة، وبالتالي الغايات والأهداف التي ينشدها الباحث في دراسة الاقتصاد. فقد اختلفت منهجية ديفيد ريكاردو الذي كان هدفه تفسير العلاقات الاقتصادية أو اكتشاف القوانين الاقتصادية[٤٤] عن فردمان الذي كان هدفه التنبؤ[٤٥] وعن ماكلوسكي الذي كان هدفه الإقناع[٤٦] وهذا الاختلاف لا يمكن حله عن طريق الدراسات والمشاهدات التجريبية حسب استنتاج كلامير[٤٧]. لذلك يجب أن تكون هناك تعددية في المنهجية.

ويظهر هذا الاختلاف من دراسة المنهجية المتبعة في المدارس الاقتصادية المختلفة وفي موضوع علم الاقتصاد والتي قامت بدراسته. وعليه، لا ينطبق على علم الاقتصاد، المعيار الشرعي الخاص بالإعجاز العلمي وهو (ألاّ يفسر القرآن إلا باليقين الثابت من العلم)، ذلك أن تعريف علم الاقتصاد ومنهجية دراسته والمفاهيم الاقتصادية له لا تتسم بالثبات أو الاتفاق عليها.

ثالثا: إن النظريات والمفاهيم الاقتصادية مبنية على قيم أخلاقية قد تتعارض مع القيم الإسلامية

إن النظريات والمفاهيم الاقتصادية مبنية على قيم أخلاقية ومعايير حكمية نابعة من المذهب الاقتصادي الذي يشكل المنبت لهذه المفاهيم، وعلى الرغم من

---

(٤٣) **رفعت السيد العوضي**، مرجع سابق، ص ص: ٢٨٥-٣٠٤.

(٤٤) **D. Ricardo** (1975) "*The Principles of Political Economy*.", Cambridge University Press, : 5-7.

(٤٥) **M. Friedman** (1953) "*Essays in Positive Economics*", Chicago, The University of Chicago Press.

(٤٦) **D.N. McCloskey** (1986) "*The Rhetoric of Economics*", Brighton: Harvester.

(٤٧) **A. Klamer,** (1984) "*The New Classical Macroeconomics*", Brighton, Harvester.

أن بعض الاقتصاديين يعتبرون الاقتصاد علم موضوعي يهتم بما هو كائن لا بما يجب أن يكون إلا أنه لا ينكر هؤلاء أن يعتمد المذهب الاقتصادي والنظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية على قيم أخلاقية ومعايير حكمية فكينز الأب ومن قبله ليون فالراس يقسم المشاكل التي يواجهها الاقتصاد إلى ثلاثة أقسام:[٤٨]

أ- دراسة وضعية علمية للقوانين الاقتصادية وهذا هو موضوع علم الاقتصاد عند روبنز.

ب- اقتصاد سياسي تطبيقي، وهذا يهتم بتحقيق أهداف محددة للمجتمع وذلك باستخدام البيانات والإحصاءات والعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية وهذا هو موضوع النظام الاقتصادي والسياسات الاقتصادية.

ج- القيم والمعايير الأخلاقية والتي تحدد الأهداف الكلية للمجتمع وتقترح السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيقها. ومع ذلك فهو يؤكد أن أية مناقشة أو دراسة علمية للعلاقات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الأخلاق والقيم والمثل.

أما جونار ميردال فيعتبر أن الاعتقاد بأن النظرية الاقتصادية التي تتمتع باستقلال تام عن القيم وبأن هناك معرفة علمية يمكن استخدامها بصورة مستقلة عن القيم والأخلاقيات، اعتقاد مفرط في السذاجة بل يؤكد أن أفكارنا العلمية حبلى بالقيم، وبالتالي فهي غير قابلة للتعريف إلا من خلال تقييمات سياسية وأن الدقة العلمية تستدعي إبراز هذه القيم بوضوح، أي لا تكون افتراضات خفية[٤٩]. ويعتقد أن التحليل النظري يعتمد بالضرورة على هذه القيم.

ويؤكد أرثر سمينز أن أية نظرية اقتصادية لا يمكن أن تكون مستقلة عن لمسات عقائدية، وأن الفصل بين التحليل الاقتصادي وتلك القيم أو بينه وبين المعطيات السياسية أمر صعب الالتزام به[٥٠].

---

(٤٨) **N. Keyness** (1917) *The Scope and Method of Political Economy*, 4th Ed., : 30-60.
(٤٩) **C. Myrdal** (1972) *Against the Streem*, Cambridge University, : 55-60.
(٥٠) **Auther Smithies** (1954) *Economics and Public Policy*, Broking Lectures, : 2-3.

أما هيلبرونر يرى أن التحليل الاقتصادي لا يمكن أن يكون خاليًا بشكل كامل من الاعتبارات القيمية أو الأحكام المنهجية، وهذا لا يعتبر عيبًا في علم الاقتصاد بل على العكس إنه يغني علم الاقتصاد ويجعله أكثر واقعية، وفي رأيه أن الأحكام القيمية تدخل القوانين الاقتصادية من الزوايا التالية:

أ- إن الاقتصاديين يفرضون على السلوك الاقتصادي أو المنطق الاقتصادي (قوانين اقتصادية). وهم يعرفون أنه في أحسن الحالات أن تلك القوانين تصف جانبًا يسيرًا من الحقيقة الفعلية للسلوك أو أنها تخطئه تمامًا.

ب- إن افتراض فرضية التعظيم أو التكثير (Maximization) على سلوك الوحدات الاقتصادية يعتبر في حد ذاته أحكامًا قيمية(٥١). إذ تظهر الأحكام القيمية في الطريقة الاستنباطية لدراسة الاقتصاد حيث تفترض فرضية الرشد الاقتصادي أن يهتم الفرد بتعظيم منفعته الشخصية من السلع أو الموارد الاقتصادية، وبالتالي يكون أنانيًا أي لا يأخذ في اعتباره منافع أو مصالح الآخرين فلا يهتم وليس لهم أي منفعة من الإنفاق الذي لا يعود عليه بالنفع المادي مثل أن يتصدق، كما أنه لا يهمه التكاليف أو المنافع الاجتماعية لتصرفاته.

د- أما في الطريقة الاستقرائية حيث تستخدم البيانات الإحصائية في تقدير أو اختبار أو اكتشاف العلاقات أو القوانين الاقتصادية فإن الأحكام القيمية تظهر في النماذج الاقتصادية الموضوعة لتفسير السلوك حيث تبسط تلك العلاقات وتنحصر في متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة حيث تختار تلك المتغيرات التي يعتقد الباحث أنها مهمة ويستبعد تلك التي يعتقد أنها غير مهمة والتي يتجمع تأثيرها في بواقي الأخطاء في النموذج. ويقوم الباحث بمناورات عدة حتى يصل إلى النتائج

(٥١) **Obert, Heilbroner**, "*Economics – How Scientific a Science*", Economic Impact, No. Two, : 55-56.

المستهدفة مثل أن يجعل الدوال غير خطية ولوغاريثمية أن كانت الدوال الخطية ليس لها معنوية إحصائية.

أما أوسكارلانكه فيؤكد أن العلوم الاجتماعية (بما فيها علم الاقتصاد) مترابطة بعقيدة النظام الاجتماعي فهي بذلك عقائدية(٥٢). فإذا كانت مفاهيم الاقتصادية مبنية على القيم الرأسمالية والتي تختلف منابعها عن منابع القيم الإسلامية فكيف يمكن أن يسبق القرآن إلى مفاهيم قد تتناقض القيم المبنية عليها القيم الإسلامية.

رابعا: الخلل في منهجية بناء علم الاقتصاد

إن موضوع علم الاقتصاد هو السلوك الاقتصادي، وهو سلوك الإنسان في سعيه لتلبية احتياجاته الأساسية المختلفة واللازمة للعيش ولتحقيق رفاهيته، وهو مفطور على ذلك بما أودع الله فيه من الغرائز كغريزة حب الحياة والخوف من الموت وحب المال والاستكثار منه وتفضيله لمنفعته على منفعة غيره وسعيه لتحقيق المنافع والسعادة وتجنبه للضرر والألم، وكان سعيه لتحقيق هذه الغرائز سلوكا فطريا، وعلم الاقتصاد نشاء لوضع القوالب والنظريات التي تؤطر لهذا السلوك بهدف تفسيره ومعرفة العوامل التي تؤثر فيه والتنبؤ به والتأثير عليه ضمن مسيرة الإنسان في تطوير معرفته والذي جبل على استكشافها.

وقد وجد تفسير بعض السلوك الاقتصادي للإنسان متناثرا في كتابات الفلاسفة والمفكرين مثل أرسطو وأفلاطون وابن خلدون والمقريزي وابن تيمية على مختلف العصور، ولكن لم يولد علم الاقتصاد كعلم مستقل له حقله المعرفي المنفصل عن الفلسفة وبقية العلوم الإنسانية إلا في القرن السابع عشر على يد أبو

(٥٢) ولمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى **محمد أحمد صقر**، الاقتصادي الإسلامي تفاهم ومرتكزات، مقال في "الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي" المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي–جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ٢٥–٣٢.

الاقتصاد آدم سميث في كتابه ثروة الأمم، ولكن ميلاده كان في الحقبة (التنويرية) والتي أتسمت بثورة العلوم والتقدم العلمية وهي فترة الانفصام النكد بين الدين والعلم في أوربا والثورة على الكنيسة والديانات جميعا، فكان العقل هو مصدر العلم وكل ما يمكن أن يدركه العقل ويثبت وجوده يكون موجودا ويكون موضوع العلم، وما لا يمكن أن يدركه يكون غير موجود والمعرفة به لا يكون من العلم مثل علم الغيب وعلوم ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا)، وعلم الكهانة والتنجيم ويظهر ذلك بوضوح في نظرية العلم الحديث لطبيعة المعرفة العلمية (ألابستملوجيا)، والتي تقوم على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي حتمي يخضع له الكون ولا وجود خروق له يقوم على مبدأ السببية من مطلق الماضي إلى مطلق المستقبل في مطلق المكان وكان هذا الأساس لفيزيا نيوتن، ودور العلم هو الوصول إلى الصيغة الرياضية لسلوك هذا النظام باستخدام الطرق الاستقرائية القائمة على الحواس والتجريب، لذلك غاب عن علم الاقتصاد الأخلاق والدين وكل تأثير للإيمان بالغيب على السلوك الاقتصادي مثل الإيمان بالبعث والجنة والنار والحساب والجزاء والقضاء والقدر وأصل الإنسان ومصيره والغاية من خلقة، وهذا يعتبر قصور معرفي وذلك لمحدودية العقل ومحدودية الحواس التي يعتمد عليها في الإدراك والشعور، وهذا أدى إلى محدودية المعرفة التي يمكن للعقل أن يحيط بها.

أدى الاعتماد على العقل في معرفة مجالات خارجة عن المقدرات التي زود بها وعن الوظيفة التي خلق لأجلها إلى تخبط وضلال في تفسير كثير من الظواهر مثل الخالق وأصل الإنسان وغاية وجوده ومصيره، والروح والحياة بعد الموت، وقد تم الاعتماد على نظرية المعرفة العلمية الحديثة (الكلاسيكية) في تأسيس علم الاقتصاد وتفسير الظواهر الاقتصادية، لذلك وفي التأسيس لعلم الاقتصاد اتبعت المدارس الاقتصادية المختلفة منهج التحليل الايجابي (Positive) بدلاً من التحليل القيمي (Normative)، واستخدمت الرياضيات والطريقة الاستنباطية والتجريبية أسوة

بـالعلوم الطبيعيـة فـي اكتشـاف القـوانين التـي تحكـم العلاقـات الاقتصـادية، وذلـك باعتقـاد أن السـلوك الاقتصـادي الفـردي والجمعـي يخضـع لقـوانين طبيعيـة حتميـة يسعى علم الاقتصاد لاكتشافها مثلها مثل القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية. وبـذلك اسـتكمل الكلاسـيكيون أسـس علـم الاقتصـاد. وعمـل الكلاسـيكيون علـى اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، إذ اعتقدوا أن فهمها هو مفتاح فهم وطبيعة الارتباطات الموجودة بين تلك الظواهر.

أدى تبني علماء الاقتصاد نظرية المعرفة الحديثة (الكلاسيكية) و(الذي أثبت التطور في العلوم الطبيعية في القرن العشرون خطئها) إلى محدودية المعرفة التي اعتمد عليها الفكر الغربي في تأسيس علم الاقتصاد وبالتالي إلى عدم صحة تفسير كثير من التقلبات والأزمات الاقتصادية وإلى العجز في التبوء بها وتجنبها، وإلى تعرض العالم للأزمات بطريقة منتظمة وتعرض المجتمعات للنتائج المدمرة لتلك الأزمات، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الدائمة والتي تعاني منها البشرية لفترات طويلة والتي أدت إلى تعاسة الإنسانية وقد فشلت النظرية الاقتصادية في تفسيرها وأخفقت كل الوصفات التي أتت بها لحلها والتي من أهمها الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة والصراع الناتج عن عدم العدالة والظلم في العلاقات الاقتصادية وإلى الصراع والاقتتال وإلى هدر الموارد الاقتصادية والنفوس البشرية، لذلك ارتفعت الأصوات للبحث إصلاح للنظرية الاقتصادية ومنهجية دراستها لوضع البديل لها لتحقيق الأهداف التي وضعت للنظرية الاقتصادية ولكنها فشلت في تحقيقها(٥٣).

(٦٢) **يمنى الخولي** (٢٠٠٠م) *فلسفة العلم في القرن العشرين*، عالم المعرفة ٢٦٤، ص ص: ٥٨١-٥٩٠.

ملخص:

للإجابة على التساؤل تم التفريق بين الإعجاز الاقتصادي العلمي الذي يقوم على سبق القرآن للمفاهيم والنظريات الاقتصادية التقليدية والإعجاز الاقتصادي التشريعي، والذي يقوم علي على سبق القرآن الكريم بوضع النظم والتشريعات التي تحقق الرفاهية والعدالة والاستقرار الاقتصادي للبشرية، وبعد استعراض المفاهيم والضوابط الشرعي للبحث في الإعجاز الاقتصادي العلمي والتشريعي، تم استعراض وتقييم نماذج من الدراسات في الإعجاز الاقتصادي العلمي والتشريعي، وتم الوصول إلى الإجابة وهو أن هناك إعجاز اقتصادي تشريعي في القرآن الكريم ولكن لا يمكن أن يكون هناك إعجاز اقتصادي علمي بسبب عدم تحقق الضوابط الشرعية في الإعجاز العلمي في الدراسات الخاصة في الإعجاز الاقتصادي العلمي في القرآن ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية: ١- إن النظريات الاقتصادية الرأسمالية تمثل سلوك قيم ومفاهيم قد لا تتفق مع القيم الإسلامي٢- لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على موضوع علم الاقتصاد وعلى منهجية دراسته لا ينطبق على علم الاقتصاد، المعيار الشرعي الخاص بالإعجاز العلمي وهو (ألاّ يفسر القرآن إلا باليقين الثابت من العلم)، ٣- إن النظريات والمفاهيم الاقتصادية مبنية على قيم أخلاقية قد تتعارض مع القيم الإسلامية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

الأبجي، كوثر (١٤٢٧هـ) إعجاز تشريع الزكاة في قياس الطاقة المالية وفي النصاب النقدي، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، *المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي*، الكويت.

ابن عاشور (١٩٨٤م) *تفسير ابن عاشور*، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.

أرشيد، محمود عبدالكريم أحمد (٢٠٠٣هـ) *دور القيم والأخلاق على النشاط الاقتصادي: دراسة تحليلية*، كلية التجارة والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، قسم اقتصاد، جامعة النيلين.

بامخرمة، أحمد سعيد (١٤٢١هـ) *اقتصاديات جدوى المشروعات الاقتصادية*، دار الزهراء للنشر، ص٣.
الخولي، يمنى (٢٠٠٠م) *فلسفة العلم في القرن العشرين*، عالم المعرفة ٢٦٤.
الرازي (د.ت.) *تفسير الرازي*، دار الكتب العلمية، طهران (١٤/١٤٤).
رضا، محمد رشيد (د.ت.) *تفسير المنار*، دار المعرفة، بيروت (٨/٤٨١).
الزركشي (د.ت.) *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت.
سليمان، أحمد يوسف (١٤٢٧هـ) الإعجاز التشريعي لنظام الميراث في القرآن الكريم وأثرة الاقتصادي والاجتماعي، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة، *المؤتمر العالمي الثامن للإعجاز العلمي*، الكويت.
الشاطبي (د.ت.) *الموافقات*، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، ٢/٥٥-٦٣.
الشيمي، مصطفي صلاح (د.ت.) *الإعجاز القرآني والنبوي في العلوم الإنسانية والاجتماعية: الاقتصاد نموذجا*
الصوري، سيد أحمد (١٤٢٦هـ) *أصول الأمن الغذائي في القرآن والسنة*، البحث الفائز بالمسابقة العلمية بهيئة الإعجاز العلمي.
عبدالواحد، عطية (١٤٢٧هـ) القيم الأخلاقية في السياسة المالية الإسلامية، *الهيئة العالمية للإعجاز العلمي*، المؤتمر الثامن للإعجاز العلمي، الكويت.
العوضي، رفعت السيد (١٤٢٦هـ) ضوابط البحث في إعجاز القرآن الكريم في العلوم الاجتماعية، *فصلية الإعجاز العلمي*، ع١٢، الهيئة العالمية للإعجاز العلمي، ص ص: ٥٦-٥٩.
العوضي، رفعت السيد (١٩٨٢م) *تاريخ الفكر الاقتصادي*، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر.
العوضي، رفعت السيد (٢٠١٠م) *إعجاز القرآن الكريم في تشريع الميراث وتوظيفه في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، حقل الاقتصاد نموذجا، نقلا عن (**مصطفي الشميم** ، ص ص: ٣٥-٣٧.
الغزالي، محمد (١٤٠٩هـ) *الكشف والتبيين في غرور الخلق أجمعين*، تعليق بديع السيد اللحام، دار الايمان.
الغزالي، محمد (١٣٥٢هـ) *إحياء علوم الدين*، المطبعة العثمانية المصرية، القاهرة،/٢٦٠.
الغزالي، محمد (١٤١١هـ) *كيف نتعامل مع القرآن*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ص١٧١.
القرطبي (١٤٠٥) *تفسير القرطبي*، دار إحياء التراث، بيروت.
القري، محمد علي (١٤١١هـ) مقدمة في أصول الاقتصاد الإسلامي، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ص ١٠٢-١٠٤

القطيط، جهاد صبحي (٢٠٠٨م) *استراتيجية الأمن الغذائي في العالم العربي من منظور إسلامي*، القاهرة.

محمد أحمد صقر (١٩٧٦م) الاقتصادي الإسلامي تفاهم ومرتكزات، مقال في "الاقتصاد الإسلامي– بحوث مختارة من المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي"المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي – جامعة الملك عبد العزيز.

مشعل، عبدالباري محمد (١٤٢٢هـ) *آليات التوازن في الاقتصاد الإسلامي*، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، قسم الاقتصاد والعلوم الإدارية، الرياض، بحث دكتوراه.

المصري، رفيق يونس (١٤١٢هـ) *الجامع لأصول الربا*، دار القلم، دمشق، ٧٠–٨٠.

المصري، رفيق يونس (٢٠٠٥م) الإعجاز الاقتصادي للقرآن الكريم، دار القلم.

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

Auther Smithies (1954) *Economics and Public Policy*, Broking Lectures, : 2-3.

Schumpeter, J. (1955) *History of Economic Thought'* Faber and Faber Ltd., : 130-131.

Friedman, M. (1953) "*Essays in Positive Economics*", Chicago, The University of Chicago Press.

Keyness, N. (1917) *The Scope and Method of Political Economy*, 4th Ed., : 30-60.

Klamer, A. (1984) "*The New Classical Macroeconomics*", Brighton, Harvester.

McCloskey, D.N. (1986) "*The Rhetoric of Economics*", Brighton: Harvester.

Myrdal, C. (1972) *Against the Streem*, Cambridge University, : 55-60.

Obert, Heilbroner, "*Economics – How Scientific a Science*", *Economic Impact*, No. Two, : 55-5.

Recardo, D. and **Ricardo, D.** ( ) "*The Principles of Political Economy*", Cambridge University Press, : 5-7.

Ricardo, D. (1975) "*The Principles of Political Economy*", Cambridge University Press, : 5-7.

Samuelson, P. (1976) *Economics*, McGraw-Hill, P. 613.

Smith, A. (1978) "*An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation*", Pengium Book, : 133-166.

WWW.aleajaz.org (2010)

Is There Any Economic Science Sign in Holly Quran?

AbdulRahim A. Al-Saati

Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia

a_alsaati@hotmail.com

Abstract. To answer the question, a distinction is made between economics as a science and Economic policy and regulations to find about the science signs in Holly Quran. After a survey is made for studies in economic science signs in Holly Quran ,the answer is that, there are economic science signs in Economic polices and regulations but not in economics.